

طرائف المقال

[536] وحيث قد ثبت بهذه الملاحظات والامارات المفيدة للطنون المعتبرة تشخيص ذات الواسطة، فلنشر إلى بيان وصف الواسطة وصحة حديثه أو عدمها. فنقول: ان الاظهر اعتبار سند الحديث من جهته بل صحته على اصطلاح القدماء بل لا ابالي الحكم بالصحة على اصطلاح المتأخرين، حيث صح الطريق من غير جهته من المتقدم عليه أو المتأخر عنه، ولنا على ذلك تأييدات وامارات: أحدها: أنه من أشياخ الكليني، وقد أشرنا غير مرة أن الوصف بذلك يفيد التوثيق، بل قيل: انه أعلى من التوثيق، ولا أقل أن مثل الكليني لا يرضى بالاستجازه عن الفاسق والركون إليه في العلم والحديث. وثانيها: أنه الخصيم بالفضل، كما مر عن الرواشح والوافي، ومثله لا يجعل الفاسق من خواصه. وثالثها: اكثار الكليني الرواية عنه مع ما قال في ديباجة كتابه، كما أشرنا إليه في المطالب الاصولية. ورابعها: عدم تصريحه فيه مع الاكثار المزبور بما يتميز به الرجل عن غيره، كما هو ديدنهم في الرواة للاحظ المعتمد عن غيره، فظاهره أنه لا حاجة إليه لظهور وجه الاعتماد عليه، أو لعدم الحاجة إليه لكونه من مشايخ الاجازة. وخامسها: ما قد مر من أنه قيل في حقه: بندق، ومعناه على ما عرفت يدل على جلالته وعلو شأنه وسمو مقامه، فتأمل. وسادسها: ما ذكره المحقق الداماد من كونه شيخا كبيرا فاضلا جليل القدر معروف الامر دائر الذكر بين اصحابنا، ويقرب منه ما عن المحدث القاشاني وقد أشرنا اليهما. وسابعها: تصحيح جمع من الافاضل للسند الذي هو فيه من جهته من غير تخصيص بما روى عنه الكليني، كما هو ظاهر محكي الرواشح، وعن المنتقى عليه جماعة من الاصحاب أولهم العلامة. وثامنها: اطباق العلماء على ما حكى عن بعض الاجلة على تصحيح ما

يروى